



إستراتيجية

تنمية الثروة الحيوانية في أفريقيا

(*LiDeSA*)

٢٠٣٥-٢٠١٥

الموجز التنفيذي

استراتيجية تنمية الثروة الحيوانية في أفريقيا (LiDeSA)

٢٠٣٥-٢٠١٥

خريطة الطريق لإنجاح قطاع الثروة الحيوانية

إدارة الاقتصاد الريفي والزراعة
مفوضية الاتحاد الأفريقي

الموجز التنفيذي

تحويل قطاع الثروة الحيوانية الأفريقية من أجل تسريع النمو العادل

كانون الثاني/يناير 2015

vi	تقديم
viii	شكر وتقدير
١٠	١ - مقدمة
١٣	٢ - الرؤية، والهدف، والنهج الاستراتيجي والمبادئ التوجيهية
١٣	١-٢ الرؤية والهدف
١٣	١-١-٢ الرؤية
١٣	٢-١-٢ الهدف
١٣	٢-٢ النهج الاستراتيجي والاستراتيجيات الأوسع
١٤	٣-٢ المبادئ التوجيهية
١٥	٣- الأهداف الاستراتيجية والنتائج المتوقعة
٢٠	٤- أصحاب المصلحة في القطاع
٢١	٥- الاستثمارات وإطار التمويل
٢١	٦- المساءلة، والرصد والتقييم
٢١	٧- المخاطر والافتراضات
٢١	١-٧ المخاطر والمرونة
٢٢	٢-٧ الافتراضات
٢٢	٨- آليات لتحريك التنفيذ
٢٢	١-٨ ما تقوم به مفوضية الاتحاد الأفريقي
٢٢	٢-٨ على الصعيد الاقليمي
٢٣	٣-٨ على الصعيد الوطني
٢٤	الخلاصة

تعتبر تربية الثروة الحيوانية الوسيلة الرئيسية في سبل الحصول على الرزق في المناطق الريفية في أفريقيا، وهي ذات أهمية استراتيجية في توفير الأمن الغذائي والتغذية في القارة الأفريقية وفي فرص التجارة العالمية. ويسهم قطاع الثروة الحيوانية الأفريقية فيما بين ٣٠ و ٥٠ في المائة من الناتج الزراعي القومي، وتوجد إمكانية لدى القطاع الزراعي لقيادة النمو والتحول الاجتماعي والاقتصادي المتوخى، ففي حزيران/يونيه ٢٠١٤ أصدر الاتحاد الأفريقي إعلان مالابو للتسريع في التحول في النمو الزراعي في أفريقيا للرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة، وهي جزء من إطار عمل الاتحاد الأفريقي لجدول أعمال عام ٢٠٦٣. ويتجلى ذلك في الاعتراف على نطاق واسع من قبل مقرري السياسات الأفارقة على ضرورة تعزيز إنتاج الثروة الحيوانية من أجل تلبية الطلب المتزايد على الأغذية الحيوانية المصدر (ASF) والناتج عن زيادة تحضر المستهلكين الأفارقة.

فقد أصبح من المسلم به على نطاق واسع أن البديل إلى زيادة الإنتاج الحيواني سيكون زيادة فواتير استيراد الثروة الحيوانية في العديد من البلدان الأفريقية. وعلاوة على ذلك، فإن الفشل في إعادة هيكلة صناعة الثروة الحيوانية الأفريقية ستؤثر سلباً على نمو الصناعات المحلية، وحرمان الشباب الذين يهيمنون على النمو السكاني في أفريقيا من الحصول على فرص العمل، وكذلك انخفاض الدخل لمنتجي الثروة الحيوانية الأفارقة وغيرهم من الجهات الفاعلة على طول سلسلة الإنتاج، حيث يؤدي إلى خسارة في الإيرادات، والضرائب والدخل من الواردات.

وإدراكاً للتحديات والفرص المتاحة، فقد تم تكليف مفوضية الاتحاد الأفريقي (AUC)، بموجب القرار الصادر عن المجلس التنفيذي في الدورة العادية الرابعة والعشرين (أديس أبابا، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤)، بقيادة وتنسيق صياغة استراتيجية لتنمية الثروة الحيوانية في أفريقيا (LiDeSA) من شأنها أن تعيد هيكلة قطاع الثروة الحيوانية وذلك من خلال تسخير إمكاناتها غير المستغلة. وجاء هذا القرار بناء على توصية من المؤتمر الوزاري التاسع للوزراء المعنيين بموارد الثروة الحيوانية للاتحاد الأفريقي الذي عقد في أبيدجان، كوت ديفوار، في نيسان/أبريل ٢٠١٣.

ومن خلال منحة من مؤسسة بيل وماليندا جيتس، تم وضع استراتيجية تنمية الثروة الحيوانية في أفريقيا، من خلال عملية تشاورية شاملة حقيقية، امتدت إلى خبراء من جميع المناطق الأفريقية وأصحاب المصلحة على الصعيدين الإقليمي والوطني. وهي استراتيجية عشرينية (٢٠١٥-٢٠٣٥) موجهة لتلبية احتياجات وتحديات التنمية في أفريقيا. حيث تتوافق استراتيجية تنمية الثروة الحيوانية في أفريقيا مع الاستراتيجيات الإقليمية الجارية في أطر السياسات العامة والمبادئ التوجيهية الشاملة المتسقة مع أطر برنامج التنمية الزراعية الشامل لأفريقيا وجدول أعمال التنمية الزراعية على المستوى القاري والجماعات الاقتصادية الإقليمية، والدول الاعضاء. إنها بحق مبادرة أفريقية، وضعت وصيغت في أفريقيا، التي تبنت «عملاً غير عاديًا» لنهج عمل يركز على زيادة الاستثمارات من المصادر العامة والخاصة على السواء وذلك من أجل

إعادة هيكلة قطاع الثروة الحيوانية لتعزيز المساهمة في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، والنمو المنصف.

والتحدي المائل أمامنا هو تنفيذ استراتيجية تنمية الثروة الحيوانية في أفريقيا (LiDeSA). ومن أجل ذلك الغرض تسعى مفوضية الاتحاد الأفريقي والكيانات التقنية المتخصصة، والمكتب الأفريقي المشترك المعني بموارد الثروة الحيوانية التابع للاتحاد الأفريقي (AU- IBAR)، والشركاء الإنمائيين المحتملين من داخل أفريقيا وخارجها، في وضع برامج قادرة على وضع هذه الإستراتيجية محل التنفيذ لتحقيق النتائج والآثار المتوخاة. فإذا ما نفذت استراتيجية تنمية الثروة الحيوانية في أفريقيا كما هو متوقع، سيساعد ذلك بشكل حاسم في تطوير قطاع الثروة الحيوانية الأفريقي بوصفه مساهم رئيسي في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والنمو المتكافئ والتخفيف من حدة الفقر.

سعادة السيدة توموسيم رودا بيس

مفوضة الاقتصاد الريفي والزراعة

شكر وتقدير

إن صياغة أي استراتيجية، تهدف في وقت لاحق إلى وضع استراتيجية لقطاع الثروة الحيوانية على نطاق القارة تبنهاها الدول الأفريقية الأعضاء الأربعة والخمسين، والجماعات الاقتصادية الإقليمية الثمانية، ومجموعة متنوعة من الشركاء بولايات مختلفة. وقبل كل شيء، إن إنجازها خلال فترة سنة واحدة يمكن القول على أقل تقدير بأنها معجزة تم تحقيقها. وبفضل الدعم والتعاون والالتزام من مختلف المشاركين في العملية، أصبح لدينا الآن استراتيجية لتطوير قطاع الثروة الحيوانية في القارة الأفريقية.

فإني أتقدم بأقصى درجات الامتنان إلى ممثلي الدول الاعضاء، والجماعات الاقتصادية الإقليمية وسائر أصحاب المصلحة الذين بذلوا بلا كلل طاقتهم وخبراتهم في مناقشة وتحديد القضايا والحلول لقطاع الثروة الحيوانية في أفريقيا. وأتوجه بالشكر الخاص إلى الخبراء العشرة، الذين، رغم ظروف الوقت والموارد الشاقة، تمكنوا من اتخاذ ممارسات للحصر السريع والدقيق الذي يهدف إلى توفير نظرة عامة على قطاع الثروة الحيوانية في القارة.

إن التزام الوزراء الأفارقة المسؤولين عن تنمية الثروة الحيوانية، بصفة عامة، ولعملية الصياغة بشكل خاص، وسط المنافسة بنفس قدر الأهمية للمصالح الوطنية، ليستحق أعلى أوسمة الشرف. وبالمثل، فإن التزام أعضاء فريق التوجيه المعني بصياغة استراتيجية تنمية الثروة الحيوانية في أفريقيا، الذي قادته بحنكة سعادة السيدة توموسيما رودا بيس، مفوضة الاقتصاد الريفي والزراعة لمفوضية الاتحاد الأفريقي، ليدعوا إلى أقصى درجات التقدير. وكان للدعم الذي قدمته مفوضية الاتحاد الأفريقي، من خلال سعادة المفوضة، لا تشوبه شائبة، فلهم كل الشكر والتقدير المستحق.

وكان للدعم المالي الجيد التوقيت وغير المشروط من جانب مؤسسة بيل وميدليندا جيتس، لصياغة استراتيجية تنمية الثروة الحيوانية في أفريقيا بادرة لا يمكن الاستهانة بها. ونود أن نعرب عن عظيم امتناننا لمؤسسي وموظفي المؤسسة للمساعدة العظيمة التي قدموها للعملية.

وأخيراً، فإنني أشعر بعميق الامتنان إلى جميع موظفي المكتب الأفريقي المشترك المعني بموارد الثروة الحيوانية التابع للاتحاد الأفريقي على التزامهم وجهودهم الهائلة المبذولة في تنسيق وتقديم المشورة التقنية للعملية لضمان تحقق النتائج المرجوة.

وللجميع، أقول أن الكلمات لا تعبر بما فيه الكفاية عن الشعور بالامتنان ونحن نؤدي عملاً نيابة عن القارة الأفريقية.

البروفيسور أحمد الصوالحي

مدير المكتب الأفريقي المشترك المعني بموارد الثروة الحيوانية التابع للاتحاد الأفريقي

ومتابعة لقرار الدورة العادية الرابعة والعشرين للمجلس التنفيذي المعقودة في الفترة من ٢١ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ في أديس أبابا (XXIV)٧٩٢.Ex. CL/Dec)، من بين أمور أخرى، طُلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي بقيادة وتنسيق ووضع صياغة لاستراتيجية لتنمية موارد الثروة الحيوانية للقارة من أجل تسريع مسار الإصلاحات في القطاع لتحقيق استغلال كامل إمكانياته وتقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وقد استند هذا القرار على توصية صادرة عن المؤتمر الوزاري التاسع بشأن موارد الثروة الحيوانية، الذي عقد في أبيدجان، كوت ديفوار، في الفترة من ١٨ إلى ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣، من أجل زيادة ودعم واستدامة الاستثمار في قطاع الثروة الحيوانية.

واستندت توصية المؤتمر الوزاري التاسع بشأن موارد الثروة الحيوانية على اتجاهات الطلب على الثروة الحيوانية ومنتجات الثروة الحيوانية في أفريقيا، حيث تشير إلى أنه سوف يزداد الطلب في الفترة ما بين ٢٠٣٠ إلى ٢٠٥٠ من الضعفين إلى ثمانية أضعاف بسبب عوامل مختلفة، ولا سيما زيادة عدد السكان في المناطق الحضرية وزيادة الدخل. وتشير التوقعات إلى أنه إذا تم الإبقاء على السيناريو الحالي لقطاع الثروة الحيوانية (انخفاض مستويات الاستثمارات العامة والخاصة، وانخفاض نمو القطاع) فإن الزيادة على الطلب لن يقابله زيادة في الانتاج، مما يؤدي إلى عجز خطير في الإمدادات من نوعية البروتينات الحيوانية ذات الأثر السلبي على الأمن الغذائي والغذاء في الكثير من الأسر المعيشية في أفريقيا. إن البديل لتلبية الزيادة على الطلب سيكون الاستيراد لمواجهة العجز الضخم المتوقع. وبالتالي، فإن هذا سيؤدي إلى زيادة فواتير استيراد الثروة الحيوانية للبلدان الأفريقية، وزيادة أسعار المنتجات الحيوانية، وهذا سيشكل أزمة محتملة في الأمن الغذائي وسلامة الأغذية والغذاء، مما يؤثر على نمو الصناعات المحلية، ونقص فرص العمل للملايين من الشباب، وانخفاض دخل منتجي الثروة الحيوانية الأفريقية، والجهات الفاعلة الأخرى في سلاسل الإنتاج للثروة الحيوانية، مما يؤدي إلى خسارة في الإيرادات من الرسوم والضرائب.

يتوافر لدى قطاع الثروة الحيوانية في أفريقيا القدرة على تحقيق النمو الزراعي وقيادة النمو المتوخى، والتحول الاقتصادي والاجتماعي، على حد سواء، كما الوارد في إعلان مالابو. وتذخر أفريقيا بالأراضي الهائلة، والمياه، وموارد الرعي، معظمها غير مستغلة ومتخلفة.

وعلاوة على ذلك، تربي معظم الثروة الحيوانية الأفريقية في المراعي الطبيعية، وإذا ما أحسن الترويج لها، فإن لديها القدرة على جذب الأسواق المتخصصة. ومع ذلك، فإن القطاع يواجه تحديات مختلفة تعوقه عن تلبية الطلب المتزايد على الثروة الحيوانية ومنتجات الثروة الحيوانية ومن المساهمة الكبيرة في النمو الاقتصادي. فقد أشارت التقييمات التي أجريت في خمس مناطق جغرافية أفريقية إلى أن القطاع يعاني من العديد من القضايا ومن بينها النقص في السلالات، والقدرة على الانتاج، والإنتاجية، وتوفر نوعية الأراضي، والعلف والموارد المائية، ونظم الصحة الحيوانية، وتدبير مكافحة الأمراض، وتوفير المدخلات وتقديم الخدمات، والقيمة المضافة، ومعلومات السوق، والهياكل الأساسية للسوق، والقدرة التنافسية للمنتجات الحيوانية وفي تطبيق الامتثال لمعايير الصحة والصحة النباتية. وهذه تتوافق مع القصور في السياسة العامة، والتشريعات، والأطر المؤسسية فضلاً عن عدم كفاية تطبيق التكنولوجيات المتاحة، والمعرفة والمهارات.

ففي أفريقيا يحتفظ الرعاة بمعظم الثروة الحيوانية في نظم واسعة النطاق من الأراضي القاحلة وشبه القاحلة، ومن أصحاب الحيازات الصغيرة في نظم مختلطة موجهة نحو زراعة المحاصيل وتربية الثروة الحيوانية. إن الغالبية العظمى من أصحاب الثروة الحيوانية هم من الفقراء ولبسوا من ذوي الميول التجارية. وعلاوة على ذلك، فإن الاستثمارات السابقة، لكلاً من القطاعين العام والخاص، في تطوير قطاع الثروة الحيوانية استندت بشكل كبير على المشاريع غير المتجانسة، مع إيلاء القليل من الاعتبار للتطوير المؤسسي على المدى الطويل. وعلاوة على ذلك، فيجب أن تقود استثمارات القطاع الخاص في القطاع إلى النمو المتسارع والعدل، وحفز تطوير القطاعات الأخرى على نطاق واسع، وتحفيز التحول الاجتماعي والاقتصادي، وقد تمت السيطرة عليه بسبب عدم وجود بيئة من السياسات العامة الداعمة، وعدم ملاءمة الهياكل الأساسية، وعدم توافر إمدادات موثوقة من المدخلات الأساسية والخدمات، مما جعل هذا القطاع غير تنافسي، ومن ثم يفقد جاذبيته بالنسبة للمستثمرين. وتبوفير فرص الاستثمار المناسبة، يقوم قطاع الثروة الحيوانية ليس فقط بالمساهمة بشكل كبير في تسريع النمو الاقتصادي، بل أيضاً يعد محركاً أساسياً في تحفيز النمو في القطاعات الأخرى، وذلك من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للتنمية الوثيقة الصلة بالأمن الغذائي والتغذية، وللقضاء على الجوع، وتحسين سبل العيش، وتعميم مراعاة المنظور النوعي.

ومع ذلك، هناك العديد من الأمثلة عن نجاح أداء القطاع في القارة. ويشمل ذلك ازدهار ومو قطاع اللحوم في بلدان مثل بوتسوانا، وناميبيا وسوازيلند، وتطوير القطاع الفرعي لصغار منتجي الألبان في كينيا، وتصدير الحيوانات الحية من منطقة القرن الأفريقي الكبرى إلى الشرق الأوسط (جيبوتي، وإثيوبيا، والصومال والسودان)، ومرونة التنقل والرعي عبر الحدود في منطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واستخدام المياه والمحافظة عليها في شمال أفريقيا ونجاح عملية القضاء على طاعون الماشية من القارة. وهذه الحالات تشجع على حدوث التحول لهذا القطاع في القارة.

واستجابة للقرار الصادر عن المجلس التنفيذي، قادت مفوضية الاتحاد الأفريقي، من خلال المكتب الأفريقي المشترك المعني بموارد الثروة الحيوانية التابع للاتحاد الأفريقي بمشاركة من أصحاب المصلحة المتعددين في عملية تشاورية شاملة متعمقة لتقييم القطاع وتحليل الأوضاع في المناطق الخمس الأفريقية. وقد توجت هذه العملية بتحديد القضايا التي تؤثر على القطاع في القارة. وقد تم بلورة هذه القضايا في صياغة ورقة القضايا التي وردت في هذه الاستراتيجية.

وكجزء لا يتجزأ من عملية أوسع لقطاع الزراعة، واسترشاداً برؤية وتطلعات جدول أعمال الثروة الحيوانية من أجل تسريع النمو الزراعي في أفريقيا وللتحول لتحقيق الأهداف الواردة في إعلان مالابو. فقد أحيطت هذه الاستراتيجية علماً أيضاً بنتائج إطار عمل برنامج التنمية الزراعية الشامل لأفريقيا الذي يوجه ويساعد البلدان والجماعات الاقتصادية الإقليمية في صياغة أولويات الاستثمار في الثروة الحيوانية ضمن خططها الاستثمارية الزراعية. بل هي أيضاً متوافقة مع جدول أعمال ٢٠١٣، وهي استراتيجية لـ ٥٠ سنة للقارة الأفريقية في جميع مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. كما ستضع قطاع الثروة الحيوانية كمحرك أساسي بالدفع للوصول إلى معدل النمو السنوي المتوخى وقدره ٦ في المائة في قطاع الزراعة في الدول الاعضاء في الاتحاد الأفريقي مما يساهم مساهمة كبيرة في النمو الاقتصادي الوطني. وستقوم الاستراتيجية أيضاً بتوجيه وإدماج جهود أصحاب المصلحة في معالجة التحديات الإنمائية الرئيسية التي تواجه هذا القطاع.

الموجز التنفيذي - (LiDeSA) استراتيجية تنمية الثروة الحيوانية لأفريقيا

وستعمل هذه الاستراتيجية كذلك على ضمان اتخاذ الإجراءات المنسقة على المستوى القاري، والإقليمي والوطني، وتعزيز التأزر في معالجة القضايا الحاسمة التي تواجه تنمية الثروة الحيوانية، وتحقيق الإجراءات الملموسة التي سوف تؤدي إلى استغلال الإمكانيات الكاملة لقطاع الثروة الحيوانية للإسهام إلى أقصى حد في توفير الأمن الغذائي والتغذية والتنمية الاقتصادية المستدامة.

٢- الرؤية، والهدف، والنهج الاستراتيجي والمبادئ التوجيهية

١-٢ الرؤية والهدف

يتردد صدى الرؤية والهدف مع قضايا التحول، والقدرة التنافسية واستدامة قطاع الثروة الحيوانية بينما يساهم مساهمة كبيرة في التنمية الاقتصادية، والأمن الغذاء والتغذية ورفاه الإنسان. وفيما يلي عرضاً للرؤية والهدف على النحو التالي:

١-١-٢ الرؤية

تساهم استدامة التنافسية في قطاع الثروة الحيوانية مساهمة أساسية في ازدهار أفريقيا.

٢-١-٢ الهدف

تعزيز تحويل قطاع الثروة الحيوانية الأفريقي للمساهمة في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، والنمو المنصف.

٢-٢ النهج الاستراتيجي والاستراتيجيات الأوسع

يتم إعادة هيكلة هذا القطاع من خلال استثمارات كبيرة للتمكين من الوصول إلى حلول فعالة للقضايا الرئيسية التي تؤثر على القطاع لدعم النهج الاستراتيجي المعتمد. وسيتم تحقيق الهدف المتوخى من هذه الاستراتيجية إذا ما تم تحويل النظم السائدة للإنتاج الحيواني لتحقيق حد الكفاف في النظم الموجهة نحو السوق من خلال معالجة التحديات الهيكلية والوظيفية التي تؤثر على القطاع. فسوف تحقق هذه الأجندة إعادة الهيكلة من خلال زيادة الاستثمارات من جانب كل من القطاعين الخاص والعام، إلى مستويات من شأنها أن تحفز النمو القطاعي السنوي ما بين ٥-٦ في المائة من أجل تقليل الاعتماد على الواردات والحفاظ على العجز التجاري عند أدنى المستويات الممكنة.

وسوف يعالج إعادة هيكلة القطاع إلى تحسين السلالات، وقدرات الإنتاج، والإنتاجية، وتوافر واستخدام نوعية الأراضي والعلف والموارد المائية، والحالة الصحية، ونظم الصحة الحيوانية، وتدبير مكافحة الأمراض، وتقديم المدخلات وتقديم الخدمات، والقيمة المضافة، ومعلومات ذات الصلة بالأسواق والبنية التحتية للأسواق، والقدرة التنافسية لمنتجات الثروة الحيوانية الأفريقية والتطبيق والامتثال لمعايير الصحة والصحة النباتية، وستتناول أيضاً تحسين السياسات العامة والأطر التشريعية والمؤسسية وتطبيق التكنولوجيات المتاحة والمعرفة والمهارات. وينبغي أن تؤدي تدريجياً إلى إحداث تسويق واسع لنظم إنتاج الثروة الحيوانية الأفريقية في الأراضي القاحلة وشبه القاحلة ولأصحاب الحيازات الصغيرة في النظم المختلطة للمحاصيل والثروة الحيوانية .

ويدعو كلاً من برنامج التنمية الزراعية الشامل لأفريقيا وجدول الأعمال إلى تحول جذري في السياسات الاقتصادية للاستثمار الزراعي، لجعله قائماً على أدلة أكثر شمولية، والمشاركة، ويركز على النتائج، بدلاً من «العمل كالمعتاد» ممارسة اتخاذ القرارات الاستثمارية الفنية دون ربطها بالضرورة الاستثمارية وبالجودة المطلوبة من النتائج الاقتصادية والتنمية. يضمن هذا النهج أن تتوافق الاستثمارات مع الاحتياجات الحقيقية لهذا القطاع، ومن ثم، صمم هذا النهج من أجل تسخير إمكانيات القطاع للنمو الاقتصادي المنصف

والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية المستدامة. وبالتالي فمن الأهمية بمكان ضمان أن هذه الاستراتيجية تمثل نقلة نوعية واضحة في نهج الاستثمار لتطوير قطاع الثروة الحيوانية من أجل ضمان تغيير ذو هدف.

وسوف يتحقق التغيير المتوقع فقط إذا ما تم توفير حوافز كافية للقطاع الخاص لزيادة الاستثمار بشكل كبير في قطاع تربية الثروة الحيوانية. وبتسليط الضوء على التغييرات الهائلة التي حدثت في قطاع الثروة الحيوانية في بعض البلدان النامية والبلدان ذات الدخل المتوسط على الدور الحاسم للقطاع الخاص في دفع عجلة التغييرات التي ولدت ثورات الثروة الحيوانية في هذه الاقتصادات. وهذا يشمل الشركات الكبرى وأصحاب الحيازات الصغيرة والشركات الصغيرة والمتوسطة غير الرسمية التي لعبت دوراً محورياً كبيراً إلى حد ما في إحداث التغيير المنشود.

إن الدور الرئيسي للقطاع العام، بالإضافة إلى كفالة تقديم سلع عامة وخدمات مضمونة، تكون قادرة على إيجاد الظروف الملائمة لتحفيز استثمارات القطاع الخاص بطريقة مستدامة.

هذا النهج الاستراتيجي يتوافق مع إعلان مالابو بشأن تسريع النمو الزراعي والتحول إلى الرخاء المشترك وتحسين مستوى العيش. وهذا يعني أن الجهود التسويقية يتم دعمها من أجل النمو المتسارع، وسيتم أيضاً حماية ودعم سبل العيش الهشة في نظم الإنتاج الواسعة.

٣-٢ المبادئ التوجيهية

يستند تنفيذ الاستراتيجية على مبادئ اللامركزية، والتكامل والميزة النسبية مع مراعاة الولايات والعلاقات المختلفة للمؤسسات المشاركة. إن الشفافية والمساءلة المتبادلة ستكون حاسمة أيضاً في وضع مبادئ وآليات لضمان الالتزام بهذه المبادئ. وسيجري التركيز على إقامة شركات متينة تعود بالنفع المتبادل بين مختلف أصحاب المصلحة على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية، استناداً إلى الخبرات والدروس المستفادة من التنفيذ للنجاحات السابقة لبرامج على مستوى القارة في قطاع الثروة الحيوانية.

٣- الأهداف الاستراتيجية والنتائج المتوقعة

وفيما يلي الأهداف الاستراتيجية التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق هذا الهدف:

- ١٠ جذب الاستثمارات العامة والخاصة على طول مختلف سلسلة الإنتاج للثروة الحيوانية
- ١١ تعزيز الصحة الحيوانية وزيادة الانتاج الإنتاجية ومرونة نظم الإنتاج للثروة الحيوانية
- ١٢ تعزيز الابتكار، وتوليد واستخدام التكنولوجيات، والقدرات ومهارات تنظيم المشاريع من الجهات الفاعلة على طول سلسلة الثروة الحيوانية
- ١٣ تعزيز الوصول إلى الأسواق، وخدمات القيمة المضافة

١-٣ الهدف الاستراتيجي ١: جذب الاستثمارات العامة والخاصة على طول مختلف سلسلة القيمة للثروة الحيوانية

الاستراتيجيات التي يمكن استخدامها	النتائج المتوقعة
١-١-١ تحديد المعالم، وتحليل ومقارنة سلاسل القيمة	١-١ سلاسل القيمة ذات الأولوية مع تحديد الميزة النسبية على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتحديد المعالم والترويج
٢-١-١ اختيار واستهداف سلاسل القيمة مع المزايا النسبية	
١-٢-١ إعادة تقييم وتوثيق المنافع الاجتماعية والاقتصادية	٢-١ قيم الأصول، والمنافع الاجتماعية والاقتصادية، والاعتراف بإمكانات قطاع الثروة الحيوانية
٢-٢-١ تعزيز الأدلة على أساس إيجاد تأييد بشأن القيمة والمنافع من الثروة الحيوانية	
١-٣-١ تهيئة ظروف ملائمة، وحوافز لدعم الاستثمارات الخاصة	٣-١ السياسات العامة لاستثمارات القطاعين العام والخاص والحوافز والأطر التنظيمية لتعزيز أداء أولويات تطوير وتنفيذ سلاسل القيمة لتنمية الثروة الحيوانية
٢-٣-١ وضع أطر استثمار محددة لأولويات سلاسل القيمة	
٣-٣-١ تعزيز وإنشاء آلية تمويل مبتكرة لدعم سلاسل القيمة	
٤-٣-١ تحسين الروابط والتعاون بين القطاعات لتعزيز التمويل العام وضمان تطوير البنى التحتية لدعم سلاسل قيمة الثروة الحيوانية	
١-٤-١ تطوير وتنفيذ السياسات العامة التي تحمي المنافع العامة ضد العوامل الخارجية السلبية	٤-١ وضع آليات وقائية للحد من أثر العوامل الخارجية السلبية على السلع العامة

٢-٣ الهدف الاستراتيجي ٢: تعزيز الصحة الحيوانية وزيادة الانتاج، والإنتاجية ومرونة نظم الإنتاج للثروة الحيوانية

الاستراتيجيات التي يمكن استخدامها	النتائج المتوقعة
١-١-٢ تعزيز الإدارة البيطرية، ونظم الصحة الحيوانية وتقديم الخدمة	١-٢ تحسين نظم الصحة الحيوانية والحد من تأثير الأمراض الحيوانية
٢-١-٢ تعزيز وتنسيق مناهج الطب البيطري والتدريب	
٣-٢-٢ مواءمة وتطبيق تشريعات الأدوية البيطرية، والصحة الحيوانية ومعايير الرعاية	

الاستراتيجيات التي يمكن استخدامها		النتائج المتوقعة	
السيطرة والقضاء تدريجياً على الأمراض الحيوانية ذات الأولوية والأمراض الحيوانية المنشأ	١-٢-٢	الحد من آثار الأمراض الحيوانية على إنتاج الثروة الحيوانية، والانتاجية والصحة العامة	٢-٢
دعم مفهوم (صحة واحدة) والآليات الإقليمية العابرة للحدود/للتنسيق من أجل مواءمة الوقاية من الأمراض، ونهج المكافحة المتوافقة مع جدول أعمال الاتحاد الأفريقي	٢-٢-٢		
تسارع التحسن الوراثي والوصول إلى السلالات المناسبة، والإنتاجية والمرونة التي تطابق أفضل أنظمة الإنتاج/البيئات عن طريق البحوث المبتكرة والتنمية، والأعمال التجارية، والشراكة بين القطاعين العام والخاص وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	١-٣-٢	تحسين الإمكانيات الجينية وأداء الحيوانات	٣-٢
وضع وتعزيز الأطر المؤسسية والسياسات العامة الداعمة والشاملة والمتكاملة للإدارة المستدامة للموارد الوراثية الحيوانية	٢-٣-٢		
إجراء الجرد، توصيف واستخدام الموارد الجينية الأصلية (مثل وميكروبات الحليب والجينات) مع ابتكار إمكانيات صناعية وتجارية للتطبيق في نظم الإنتاج الأفريقي	٣-٣-٢		
تصميم وتنفيذ برامج مبتكرة ومستدامة للتربية والمحافظة على المستويين الوطني والإقليمي	٤-٣-٢		
تطوير وتوفير نظم ملائمة وأكثر فعالية من المواد الوراثية المناسبة	٥-٣-٢		
تطوير ودعم الشراكات المجتمعية بين القطاعين العام والخاص من أجل توليد نماذج الأعمال وتنفيذها، وتقديم الموارد الوراثية المناسبة	٦-٣-٢		
إعادة تصنيف وتقييم الإمكانيات والمزايا النسبية لمختلف المناطق الزراعية الإيكولوجية لأفضل البيئات لنظم الانتاج الملائمة على الصعيدين الوطني والإقليمي	١-٤-٢	توافر إمكانية الوصول إلى نوعية العلف والمياه المعززة	٤-٢
تأمين الوصول إلى الموارد الطبيعية (المراعي والمياه) الحاسمة بالنسبة لإنتاج الثروة الحيوانية على الصعيدين الوطني والإقليمي	٢-٤-٢		
صياغة دعم تمكيني وذكي للمياه، واستخدام أطر سياسات عامة إدارية، وشراكات مناسبة لحصد المياه، وأطر تمكينية لتوفير المياه وتخزينها والحفاظ عليها، ونماذج للأعمال التجارية وشبكات للمياه الجوفية والسطحية	٣-٤-٢		
جرد مصادر الأعلاف وتنمية/تنشيط السياسات العامة ونظم البحث وتطوير الأعلاف	٤-٤-٢		

الاستراتيجيات التي يمكن استخدامها	النتائج المتوقعة	
تعزيز الحوافز وتقديم نماذج للشراكات، من أجل الوصول إليها بطرق متعددة وباستخدام تكنولوجيات الأعلاف القائمة	٥-٤-٢	
تهيئة بيئة تمكينية، ونماذج وحوافز لتعزيز إنتاج الأعلاف التجاري، وتجهيز وتسويق واستخدام الإمكانيات المتاحة	٦-٤-٢	
رسم خرائط للمناطق المحتملة عالية الكثافة ووضع نماذج مناسبة على الصعيدين الوطني والإقليمي	١-٥-٢	٥-٢ تكثيف إنتاج الثروة الحيوانية النظم المعززة
تطوير بيئة تمكينية لدعم، وتحفيز بناء القدرات على الانتقال إلى المزيد من أجل إنتاج أكثر كثافة وإدارة العوامل الخارجية	٢-٥-٢	
البحوث المبتكرة والتطوير في أنظمة التكاثر، ورفع مستوى وتحسين نشر التكنولوجيات القائمة	٣-٥-٢	
تعزيز إدماج خطط مواجهة تغير المناخ وتقلبه وتطوير واعتماد التكنولوجيات المناسبة	١-٦-٢	٦-٢ إدارة مخاطر تغير المناخ وتقلباته
تعزيز آليات التأهب لمواجهة الكوارث والاستجابة للإنذار المبكر عن الجفاف والفيضانات وغيرها	٢-٦-٢	
تهيئة بيئة مواتية لتعزيز وتسخير آليات الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي التقليدية	١-٧-٢	٧-٢ تدابير الحماية الاجتماعية الراسخة وتنوع سبل العيش
تهيئة بيئة مواتية للحوافز وتنويع سبل العيش لمربي الثروة الحيوانية غزيرة الإنتاج وخروج/دخول مستدام وسبل بديلة للحصول على الرزق	٢-٧-٢	
تطوير بيئة تمكينية وتشجيع الابتكار، وحوافز للشراكات للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والتدهور والآثار السلبية الأخرى	١-٨-٢	٨-٢ الصحة البيئية وخدمات النظم الإيكولوجية المعززة
تهيئة بيئة مواتية لإضفاء الطابع المؤسسي وتوليد الحوافز لتعزيز خدمات النظم الإيكولوجية للثروة الحيوانية بما في ذلك خدمات التنوع البيولوجي، وأرصدة الكربون، وإعادة تدوير المغذيات والمساهمة في إعادة تغذية أنظمة المياه	٢-٨-٢	

٢-٣ الهدف الاستراتيجي ٢: تعزيز الصحة الحيوانية وزيادة الانتاج، والإنتاجية ومرونة نظم الإنتاج للثروة الحيوانية

الاستراتيجيات التي يمكن استخدامها	النتائج المتوقعة	
تجميع قائمة جرد بالتكنولوجيات القائمة	١-١-٣	١-٣ اعتماد التكنولوجيات ذات الصلة القائمة
تعزيز نشر التكنولوجيات المناسبة، من خلال توسيع نطاق الخدمات	٢-١-٣	

الاستراتيجيات التي يمكن استخدامها		النتائج المتوقعة	
دعم وبناء قدرات المؤسسات البحثية	١-٢-٣	التكنولوجيات الجديدة التي تم إنشاؤها واستخدامها على نحو مستدام	٢-٣
تعميم تنظيم المشاريع والإعمال التجارية المتعلقة بقطاع الثروة الحيوانية في التدريب الصناعي في نظام التعليم.	١-٣-٣	التسويق التقليدي للقطاع الفرعي للثروة الحيوانية	٣-٣
التدريب الرسمي لمنتجاتي الثروة الحيوانية كالزراعيين المحترفين	٢-٣-٣		
خلق الوعي بشأن الفرص المتاحة في الأسواق، وتوفير الحوافز للمشاريع الموجهة نحو السوق	٣-٣-٣		
تشجيع تغيير المواقف/التفكير بشأن تحفيز النظم التقليدية لتسويق الثروة الحيوانية	٤-٣-٣		

الهدف الاستراتيجي ٤: تعزيز فرص الوصول إلى الأسواق، والخدمات والقيمة المضافة

٤-٣

الاستراتيجيات التي يمكن استخدامها		النتائج المتوقعة	
تشجيع الشركات المبتكرة لقطاعين العام والخاص من أجل تطوير البنية التحتية الضغوط من أجل الوصول إلى الحد الأدنى للاستثمار من القطاع العام لتحفيز خدمات جيدة العامة وفتح المناطق المهمشة	١-١-٤	تحسين التسويق، والبنية التحتية للقيمة المضافة	١-٤
تعزيز البناء والتشغيل والنقل (BOT)			
اعتماد وتعزيز النماذج القائمة الناجحة لتطوير سلاسل القيمة	١-٢-٤	اعتماد نهج سلسلة القيمة بواسطة أصحاب المصلحة/وزيادة مجموع القيمة	٢-٤
تطوير، وتجريب، وتشجيع الأدلة الجديدة القائمة على سلاسل القيمة			
دعم، وبناء القدرات لتعزيز التنسيق بين منظمات أصحاب المصلحة (مثل التعاونيات)			
دعم وتيسير مشاركة أصحاب المصلحة في عمليات وضع السياسات العامة			
تعزيز الشراكة مع شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتطوير طرق تسويق مبتكرة للثروة الحيوانية، وتبادل المعلومات، والخدمات الأخرى، بما في ذلك التحويلات المالية، والإبلاغ عن الأمراض وانتشارها	١-٣-٤	الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين الوصول إلى الأسواق والخدمات والقيمة المضافة المعززة	٣-٤

الاستراتيجيات التي يمكن استخدامها		النتائج المتوقعة	
تعزيز دعم استثمارات القطاع العام لتهيئة بيئة تمكينية	٣-٢-٤		
تعزيز الحوافز لقيمة مضافة تتناسب مع المشبطات التي تتناسب مع تصدير السلع الخام	٣-٣-٤		
دعم بناء القدرات وآليات تنسيق الإنفاذ الصحية على الصُعد الوطنية والإقليمية والقارية	١-٤-٤	التدابير الصحية التي تؤثر على صحة الحيوان، وسلامة الأغذية والصحة العامة	٤-٤
دعم أنشطة كسب التأييد وتعجبة التأييد بين أصحاب المصلحة من أجل تعزيز المعرفة والامتثال للمعايير	٢-٤-٤		
دعم إنشاء آليات الامتثال للتنظيم الذاتي من خلال بناء القدرات والتنمية التعاونية والشركات بين القطاعين العام والخاص	٣-٤-٤		
تعزيز الشركات المبتكرة بين القطاعين العام لتمكين مشاركة القطاع الخاص في توفير الخدمات والمدخلات	١-١-٥	تحسين إمكانية الوصول إلى المدخلات والخدمات	١-٥
تهيئة بيئة سياسية ملائمة وحوافز للحد من تكلفة المدخلات والخدمات	٢-١-٥		
تشجيع الإنتاج المحلي وتوزيع المدخلات والإمدادات الأساسية بين بلدان الإقليم	٣-١-٥		

إن المجموعات المستهدفة لهذه الاستراتيجية هي مختلف أصحاب المصلحة المعنيين داخل القطاع العام والجهات الفاعلة غير الحكومية (NSAs) الذين يشاركون في أنشطة قطاع الثروة الحيوانية، على المستوى الوطني والإقليمي والقاري. وهذا يشمل:

- القطاع الخاص (وهذا يتضمن الجهات الفاعلة من القطاع الخاص في سلسلة القيمة للثروة الحيوانية، التي تتطلع بدور حاسم في تمويل وتنفيذ جدول أعمال تنمية الثروة الحيوانية في أفريقيا).
 - المجتمع المدني ومنظمات أصحاب المصلحة: (على الصعيد المحلي، والوطني والإقليمي والقاري مع كسب التأييد الاقتصادي وضغوط السياسات العامة العاملة).
 - الجهات الفاعلة للقطاع العام
- « الحكومات الوطنية: الدور الأساسي هو وضع السياسات العامة والأطر التنظيمية للقطاع، لضمان تطبيقها .
- « الجماعات الاقتصادية الإقليمية: القيام بدور نشط في المواءمة بين مختلف الأطر المؤسسية وصكوك تيسير التجارة، ومن ثم القيام بوضع حاسم في تيسير التجارة الداخلية والتجارة البينية في الإقليم.
- « المؤسسات العامة الإقليمية الأخرى: تشمل منظمات البحوث دون الإقليمية والمؤسسات الإقليمية الزراعية ومؤسسات الثروة الحيوانية.
- « على صعيد القارة: الاتحاد الأفريقي هو المسؤول المباشر عن هذا القطاع وذلك من خلال إدارة الاقتصاد الريفي والزراعة (DREA). ولدى إدارة الاقتصاد الريفي والزراعة ثلاث دوائر متخصصة مكرسة كلياً لقطاع الثروة الحيوانية وهي (المكتب الأفريقي المشترك المعني بموارد الثروة الحيوانية (AU-IBAR)، وحملة عموم أفريقيا لاستئصال ذبابة التسي تسي وداء المثقبيات (PATTEC)، والمركز الأفريقي للقاح الحيواني (PANVAC).
- المنظمات الدولية/العالمية: منظمات دولية وعالمية متنوعة تساهم في تطوير القطاع وسوف تشارك في تنفيذ هذه الاستراتيجية. ويشمل كلاً من المنظمة العالمية للصحة الحيوانية (OIE)، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO)، ومنظمة الصحة العالمية (WHO)، ومنظمة التجارة العالمية (WTO)، والمعهد الدولي لبحوث الثروة الحيوانية (ILRI) والمركز الفرنسي الدولي للتنمية الزراعية (CIRAD)، وحماية الحيوانات العالمي، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN)، والصندوق العالمي للأحياء البرية (WWF) والمنظمات المماثلة الأخرى.

5- الاستثمارات وإطار التمويل

سيتوقف تحقيق الهدف المنشود من استراتيجية تنمية الثروة الحيوانية في أفريقيا على مستوى ونوعية الاستثمارات التي ستخصص لقطاع الثروة الحيوانية. وتقع مسؤولية مصادر التمويل التقليدية للأموال المخصصة للزراعة بشكل عام وتربية الثروة الحيوانية من مخصصات الميزانية العامة التي هي الأساس مخصصات من الميزانية العامة من قبل الحكومات، ومن قبل المنح التي تقدمها الجهات المانحة، وجهات التمويل (الثنائية والمتعددة الأطراف)، واستثمارات القطاع الخاص، بما في ذلك تلك الموارد المقدمة من المزارعين. توجد فرص تمويل جديدة متاحة، يمكن أن تكون مفيدة لقطاع الثروة الحيوانية. كما تشمل الاستثمارات التي تدعمها كافة المؤسسات الأفريقية.

6- المساءلة، والرصد والتقييم

وهذا من شأنه أن يضمن أن أصحاب المصلحة في قطاع الثروة الحيوانية ملتزمون بملكية المسؤوليات جنباً إلى جنب مع الالتزام بمراقبة والإقرار بالاضطلاع بهذه المسؤوليات لضمان نجاح تنفيذ واستدامة هذه الاستراتيجية، وذلك من خلال الإدارة القائمة على النتائج واتخاذ القرارات مع ضمان وجود أساس واضح ومنطقي لربط الموارد بالنتائج المتوقعة. إن إنشاء منتدى على نطاق القارة لتقاسم الخبرات وأفضل الممارسات، والإبلاغ عن التقدم المحرز ومناقشة الحلول للتحديات التي تنشأ في عملية التنفيذ سوف يكون أمراً حاسماً.

7- المخاطر والافتراضات

7-1 المخاطر والمرونة

- بطء النمو الاقتصادي في بعض الدول الاعضاء يمكن أن يضر بتوافر الموارد المالية للاستثمار في قطاع الثروة الحيوانية:
- الرطوبة الشديدة وحالات الجفاف المتكررة في بعض البلدان هي من الأسباب المحتملة للأزمات التي قد تؤثر على قطاع الثروة الحيوانية ولها آثار سلبية على تنفيذ الاستراتيجية.
- تزايد الاتجاه نحو تدهور الموارد الطبيعية في بعض المناطق بسبب الاستخدام غير المقيد الذي يمكن أن يؤثر على تطور هذا القطاع.
- ضعف الروابط السوقية ذات الطابع الاستغلالي الحالي قد تؤثر سلباً على إنتاجية ودخل منتجي الثروة الحيوانية حيال ارتفاع أسعار المدخلات الأساسية.
- بغض النظر عن تحسين الإنتاج والإنتاجية والنوعية، فقد تفشل بعض الدول الاعضاء في تصدير الحيوانات الحية ومنتجات الثروة الحيوانية بسبب الأمراض التي قد تصيب الثروة الحيوانية.
- عوامل مؤسسية وسياسية قد يكون لها تأثير ضار على استراتيجية المنظمة وتنفيذها.
- قد لا تعطي بعض الدول الأعضاء الأولوية لأنشطة استراتيجية تنمية الثروة الحيوانية في أفريقيا، ومن ثم تؤدي إلى انخفاض حالة التنفيذ أو الانعدام التام في استخدامها.
- تحتل الثروة الحيوانية مرتبة متدنية في ترتيب أولويات الموارد من القطاع العام.

٢-٧ الافتراضات

- الافتراضات للنجاح في تحقيق استراتيجيات الثروة الحيوانية، ومجالات النتائج والاهداف التي حُدِّدت بوضوح في تفاصيل الإطار المنطقي للاستراتيجية. وفيما يلي أهمها:
- سوف يواصل أداء الاقتصاد في المنطقة الأفريقية في النمو المطرد؛
 - سوف تلتزم الدول الاعضاء بزيادة التزاماتها المالية وترتيب أولويات القطاع الزراعي (بما فيها قطاع الثروة الحيوانية) كما هو مبين ومتفق عليه في إعلان مابوتو؛
 - ستكون استراتيجية تنمية الثروة الحيوانية في أفريقيا في صلب الاستراتيجيات الوطنية، ونظم التشغيل الحكومية القائمة الأخرى المتعلقة بالثروة الحيوانية؛
 - استعداد الحكومات الوطنية على المشاركة بشكل تام في تنفيذ الاستراتيجية؛
 - إن تكون هناك بيئة مواتية مثل الإرادة السياسية، والسلام، والأمن والاستقرار الاقتصادي الكلي، وسيادة القانون؛
 - إن الصدمات الناجمة عن تغير المناخ، والكوارث الطبيعية والصراع لن تؤثر كثيراً على عملية تنفيذ الاستراتيجية.

٨- آليات لتحريك التنفيذ

بعد الموافقة على الاستراتيجية ومتابعة الإجراءات المتخذة على الصعيد القاري، والإقليمي والوطني لضمان نشر الوعي على نطاق واسع وقبول للاستراتيجية، وعلى إدماج الأهداف الاستراتيجية والنتائج في السياسات القطاعية الوطنية وخطط العمل على تعزيز الدعم من الحكومات الوطنية وشركائها الإنمائيين من خلال تخصيص الموارد لتنفيذ الاستراتيجية على مختلف المستويات. سيضمن إطار عمل مفصل للرصد والتقييم والمتابعة الفعالة. ومن أجل البدء في تنفيذ الاستراتيجية، يوصى باتخاذ التالي:

١-٨ ما تقوم به مفوضية الاتحاد الأفريقي:

- ضمان اتساع نطاق الاستراتيجية
- إنشاء منبر لأصحاب المصلحة على نطاق واسع، والشروع في البدء في التنفيذ الاستراتيجي
- الدخول في حوار على أعلى مستوى مع وكالات المساعدة الإنمائية المانحة للحصول على الموافقة على تنفيذ مرامي واهداف الاستراتيجية
- مساعدة المنظمات الإقليمية والدول الأعضاء في الضغط على المصارف الإنمائية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمؤسسات، وفي جميع أنحاء أفريقيا وما إلى ذلك، لمراجعة محافظتهم تمشياً مع الأهداف والنتائج المتوقعة من هذه الاستراتيجية من أجل زيادة تخصيص الأموال لقطاع الثروة الحيوانية

٢-٨ على الصعيد الاقليمي

- تقوم الجماعات الاقتصادية الإقليمية بما يلي:
- إنشاء تحالف للشركاء الرئيسيين وأصحاب المصلحة، والاتفاق بشأن الترتيبات الادارية والهيكلية اللازمة لتيسير وتنسيق الاجراءات اللازمة
 - عقد حلقات عمل إقليمية للشركاء الرئيسيين وأصحاب المصلحة لوضع خطط عمل للمضي قدماً في

تنفيذ العملية

- استعراض فرص تقاسم التكاليف والموارد وتبادل الخبرات بين البلدان.

٣-٨ على الصعيد الوطني

تعتمد الوزارات و/أو الوكالات المسؤولة المعنية بالثروة الحيوانية تعميم مقترحات استراتيجيات تنمية القطاع في سياسات التنمية الوطنية وخطط العمل وذلك لضمان الاتساق مع السياسات العامة وتخصيص الموارد العامة للدفع بالتنفيذ.

تقوم المؤسسات الوطنية المعنية بالثروة الحيوانية بما يلي:

- عقد حلقات عمل وطنية للتوعية ونشر مفاهيم الاستراتيجية
- تطوير سيناريوهات مختلفة لصانعي السياسات
- وضع مشاريع خطط عمل واضحة الأهداف ومؤشرات أداء على أساس الأولويات الوطنية

لم يتم تسخير الإمكانيات الضخمة لقطاع الثروة الحيوانية الأفريقي للمساهمة بصورة مرضية في تحقيق الأمن الغذائي والغذاء، والحد من الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. عدم وجود استراتيجية قارية متماسكة لتنمية قطاع الثروة الحيوانية، وترك معظم جهود التنمية المخصصة لمبادرات مفككة. حيث تسعى استراتيجية تنمية الثروة الحيوانية لأفريقيا (LiDeSA) إلى مواءمة وتنسيق التدخلات على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية وإيجاد التآزر للإسراع بالنمو من خلال تعميم الاستثمارات والسياسات والإصلاحات المؤسسية وتعزيز الإنتاج والإنتاجية والقدرة التنافسية للقطاع. وتركز الاستراتيجية على القضايا الرئيسية وتدعم الاستثمارات طويلة الأجل في تنمية القدرات وإصلاح البيئات المؤسسية والسياسية. وتهدف هذه التدابير إلى تعزيز مساهمة القطاع في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في أفريقيا وفي الوقت نفسه دعم الصمود، وتجنب التدهور البيئي والحد من الآثار الصحية العامة السلبية.

وعلاوة على ذلك، فإن الاستراتيجية تعزز الشراكات بين جميع الجهات الفاعلة المشاركة للتصدي لجدول الأعمال. وتدعم الاستراتيجية القطاع الخاص للاستفادة من تكاليف الاستثمار والتوفير والدفع بخدمات فعالة من حيث التكلفة، مع التركيز على قدرة القطاع العام على تطوير وتطبيق التشريعات واللوائح التي تضمن حقوق المساهمين، وسلامة الأغذية والنظافة والصحة. وبالتالي توفر استراتيجية تنمية الثروة الحيوانية إطاراً واسعاً لتوجيه صياغة البرامج والمشاريع، وخاصة على مستوى أصحاب الثروة الحيوانية، والدول الأعضاء، والجماعات الاقتصادية الإقليمية والهيئات القارية. وعلى الرغم من ذلك، وكشرط أساسي لصياغة أي استراتيجية، فإنها تحتاج إلى أن تكون مصحوبة بخطط عمل تعبر عنها مشاريع وبرامج مفصلة مع توافر الموارد اللازمة لتنفيذها من أجل تحقيق النتائج المرجوة.



African Union – Inter-African Bureau for Animal Resources
(AU-IBAR)

Kenindia Business Park
Museum Hill, Westlands Road
PO Box 30786
00100 Nairobi
Kenya

Tel: +254 (20) 3674 000

Fax: +254 (20) 3674 341 / 3674 342

Email: ibar.office@au-ibar.org

Website: www.au-ibar.org